(نِعْمَ، وَبِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا(١)

هذا الباب يشتمل على قسمين، الأول: نعم وبئس، والثاني: ما جرى مجراهما من الأفعال، وبدأ بنعم وبئس فقال:

٤٨٦- فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

صرح بفعلية (**نعم وبئس**) وفي ذلك خلاف، ومذهب البصريين أنهما فلان، ثم بين أنهما يرفعان اسمين لقوله: (**رَافِعَانِ اسْمَيْنِ**) يعني أن كل واحد منهما يرفع اسما، ومجموعهما يرفع اسمين، لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين، و(**فعلان**) خبر مقدم، و(**غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ** نعت لـ (**فعلان**) و(**نعم وبئس**) مبتدأ ومعطوف، و(**رافعان**) نعت لفعلان أيضاً، ولا يجوز أن يكون (**غير متصرفين ورافعان**) أخبارا لأنهما قيد في (**فعلان**) وليس المراد أن يخبر بهما عن (**نعم وبئس**) و(**اسمين**) مفعول برافعان، وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفعلية لتصريحه بفعليتها، ثم اعلم أن مرفوعهما يكون ظاهرا ومضمرا، وقد أشار إلى الأول منهما بقوله:

٤٨٧- مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا

وقد مثل الثاني بقوله: (**كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا**)، ومثله قوله عز وجل: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠] ومثال الأول قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الحج:٧٨].

ثم أشار إلى الثاني فقال:

٤٨٨- وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ

---

(١) **اختلف النحاة في نوع نِعْمَ وبِئْسَ:**

مذهب البصريين، والكسائيّ من الكوفيين: أنّ نِعْمَ وبِئْسَ فِعْلان؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: نِعْمَت المرأةُ المتَحَجِّبةُ، وبئست المرأةُ السَّافِرَةُ.

وتاء التأنيث علامة من علامات الفعل. وهذا هو الراجح.

ومذهب الكوفيين: أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول الأعرابي وقد سار إلى محبوبته: "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ" وقول الآخر وقد بُشِّر بأنثى: "والله ما هي بنِعْمَ الولدُ".

وأجاب البصريون على ذلك بأنّ المجرور محذوف، وأنّ نعم وبئس وَقَعا مفعولين لقول محذوف واقعٍ صفةً لموصوف محذوف (أي: إنّ ما استدلّ به الكوفيون مُؤَوَّل على حذف الموصوف وصفته) والموصوف المحذوف هو المجرور وليس (نعم وبئس) والتقدير: نِعْمَ السَّيْرُ على عَيرٍ مقولٍ فيه بِئْسَ العيرُ، وما هي بولد مقول فيه نعمَ الولد.

فَحُذف المَوصوفُ والصفة، وأُقيم المعمول (نعم، وبئس) مقامهما مع بقاء نعم، وبئس على فعليتهما.

وهذان الفعلان جامدان غير متصرِّفين، فلا يُستعمل منهما غير الماضي.

وفهم من قوله: (**يفسره مُمَيِّزٌ**) أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم عليه بل التمييز المتأخر عنه، وقد مثل ذلك بقوله: (**كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ**) فـ (**نعم**) فعل ماض والفعل ضمير مستتر فيه تقديره هو، وهو مفسر بقوله: (**قوما**) وفهم من المثال أن (**نعم وبئس**) لا يكتفيان بفاعلهما بل لابد من اسم آخر بعدهما وهو (**معشره**) ويسمى مخصوصا وسيأتي.

ثم قال:

٤٨٩- وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

يعني أن في الجمع بين التميز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا، واستدل من أجاز ذلك بقوله[1]: [الوافر]

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

وبأبيات أخر، وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر. ثم قال:

٤٩٠- وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ

إذا لحقت (**ما**) (**نعم وبئس**) فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور، وتارة يليها الاسم كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] فإن وليها فل ففيها عشرة أقوال، وإن ليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال، وكلامه صالح لجميع الأقوال، وجميعها راجع إلى كونه تمييزا أو فاعلا، واقتصر في شرح الكافية إذا وليها الفعل على قولين: الأول أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف، والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معربة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيء بقوله الفاضل، وإذا وليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص، وينبغي أن يحمل تمثيله على أن المراد (**فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ**) وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبئس ليدخل فيه ما وليه الاسم، وفي تقديمه أنها.. تنبيه على أنها أشهر القولين.

ثم قال:

---

(١) البيت لجرير بن عطية، من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه-.

اللغة: "تزود" أصل معناه: اتخذ زادا، وأراد منه هنا السيرة الحميدة وحسن المعاملة.

الإعراب: "تزود" فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر، "مثل" مفعول به، "زاد" مضاف إليه، "أبيك" مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه، "فينا" متعلق بتزود، "نعم" فعل ماض لإنشاء المدح، "الزاد" فاعل، والجملة خبر مقدم، "زاد" مبتدأ مؤخر، "أبيك" مضاف إليه، وضمير المخاطب مضاف إليه، "زادا" تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: "نعم الزاد زاد" حيث جمع بين الفاعل الظاهر، والنكرة المفسرة تأكيدا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٧٦/ ٢.

وذكر في المفصل ١٣٢/ ٧، والمغني ٩٠/ ٢.

٤٩١-وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَـدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا

المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، وفي إعرابه ثلاثة أوجه: أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل وهذا قول متفق عليه. الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه، وقد أجازه قوم منهم ابن عصفور، الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمر وهذا أيضاً مختلف فيه وقال به كثير، ونسب المصنف إجازته إلى سيبويه، وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة، لأنه قوله: (**مبتدأ**) متمل للوجهين إذ لم يذكر الخبر، وقوله: (**ليس يبدو أبدا**) يعني أنه إذا جعل (**المخصوص**) خبرا كان حذف المبتدأ واجبا، وفهم من قوله (**بعد**) أن محل (**المخصوص**) يكون متاجرا عن فاعل (**نعم وبئس**) و(**بعد**) متعلق بـــ (**يذكر**) و(**مبتدأ**) حال من (**المخصوص**).

ثم قال:

٤٩٢- وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِـــهِ كَفَـــى كَالعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَـــى وَالْمُقْتَفَـــى

يعني أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل (**نعم وبئس**) وشمل ذلك صورتين الأولى: أن يذكر قبل (**نعم**) متصلا بها كالمثال الذي ذكر. الثانية: أن يذكر في الكلام الذي قيل (**نعم**) غير متصل بها كقوله تعالى ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي نعم العبد أيوب، وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم، وذلك أن يتكلم متكلم يقول مثلا: زيد حسن الأفعال، فيقول المجيب: نعم الرجل.

و (**مشعر**) صفة لمحذوف والتقدير: اسم مشعر، ومعمول كفى محذوف والتقدير: كفى عن ذكر المخصوص بعد، و(**المتقني**) المكتسب و(**المقتفى**) المتبع. ولما فرغ من أحكام (**نعم وبئس**) شرع في حكم ما جرى مجراهما فقال:

٤٩٣-وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَل فَعُلا مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَـــنِعْمَ مُسْـــجَلا

يعني أن (**ساء**) مساوية لبئس في المعنى والحكم فنقول: ساء الرجل أبو جهل، وساء رجلا أبو لهب، وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين، و(**ساء**) مفعول أول بـــ(**اجعل**) و(**كبئس**) مفعول ثان.

ثم قال: (**وَاجْعَل فَعُلا مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلا**) يجوز أن يبني من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل (**نعم وبئس**) ويستوي في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٦] وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو: وضؤ الرجل زيد، وعلم الرجل عمرو، ويعني بقوله: (**كنعم**) في الحكم لا في المعنى، لأن فعل كما يقصد

به المدح يقصد به الذم نحو: جهل الرجل زيد، وقوله: (**مسجلا**) منصوب على الحال من فعل، والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا فيكون التقدير: واجعل فعلا في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل، ويجوز أن يكون حالا من نعم مطلقا فيكون التقدير: واجعل فعل كنعم مطلقا أي في جميع أحكامها.

ثم قال:

٤٩٤- وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفَاعِلُ ذَا وَأَنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبِّذَا

يعني أن (**حبذا**) مثل (**نعم**) مع فاعلها في المعنى لا في الحكم لاختلاف بعض أحكامهما، إلا أن في (**حبذا**) زيادة على (**نعم**) وهي الحب والتقريب من القلب وهي مستفادة من لفظ حب. ثم قال: (**الفاعل ذا**) يعني أن (**ذا**) فاعل يحب، وفهم منه أن حب فعل وأن حبذا جملة من فعل وفاعل.

ثم قال: (**وَأَنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبِّذَا**) يعني أنك إذا أردت بـ (**حبذا**) الذم أدخلت عليه (**لا**) فتقول: لا حبذا، فتساوي معنى بئس لأن نفي المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما فقال[1]: [الطويل]

أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

ثم قال:

٤٩٥-وَأَوْلِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لا تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلا

اعلم أن (**حبذا**) تحتاج إلى مخصوص كما تحتاج إليه (**نعم**) فتقول: حبذا زيد، كما تقول: نعما لرجل زيد، وفهم قوله: (**وَأَوْلِ ذَا المَخْصُوصَ**) أن مخصوص حبذا لا يكون إلا متأخرا عن (**ذا**) بخلاف المخصوص بعد نعم فإنه يتقدم، وفهم من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ وخبره في الجملة قبله كما سبق في مخصوص نعم، وقوله: (**أيا كان**) يعني مذكرا كان أو مؤنثا، مفردا أو مثنى أو مجموعا: (**لا تعدل بذا**)؟ لا يكون إلا مفردا مذكر وإن كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول: حبذا زيد، وحبذا عمر، حبذا الزيدان، وحبذا

---

(١) هو لذي الرُّمّة في ملحق ديوانه؛ ويُنسب لِكَنْزَةَ أُمّ سَمْلَةَ الْمِنْقَرِيِّ، قالتها في ميّة صاحبة ذي الرُّمّة.

والشّاهد فيه: (حبّذا أهل الملا)و(فلا حبّذا هيا) فقد استعملت (حبّذا) للمدح كـ(نعم)، و (لا حبّذا) للذّمّ كـ(بئس).

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١٥٤٢/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١١٦/٢، وابن النّاظم ٤٧٤، وشفاء العليل ٥٩٥/٢، والمقاصد النّحويّة ١٢/٤، والتّصريح ٩٩/٢، والهمع ٥١/٥، والأشمونيّ ٤٠/٣، والدّرر ٢٢٨/٥، وملحق ديوان ذي الرُّمّة ١٩٢٠/٣.

العمرون، وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقا للمخصوص في التأنيث والتثنية والجمع، لكنه أفرد في الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله: (**فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلا**) أي يشابه والأمثال لا تغير.

ثم قال:

٤٩٦-وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَو فَجُرّ بِالبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

يعني أن (**حب**) قد يكون فاعلها غير (**ذا**) من الأسماء مع إرادة المدح، وفي فاعلها حينئذ وجهان: أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة، وفي حالتها إذ ذاك الضم وهو الأكثر والفتح وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ**) ووجه الفتح البقاء على الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيه حبب بضم الباء فنقلت الضمة إلى الحاء فتقول على هذا: حب زيد وحب بزيد وحب بزيد وحب بزيد، ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله[1]: [الطويل]

فقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمزَاجِهَا وحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

و (**ما**) مفعول مقدم بارفع أو بجر فهو من باب التنازع وصلتها (**سوى**). انتهى.

---

(١) للأخطل التغلبي، من كلمة يمدح فيها خالد بن الوليد بن أسيد أحد أجواد العرب.

اللغة: "اقتلوها" الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء؛ لأنه يدفع سورتها، و (مقتولة): ممزوجة، "وحب بها" ويروى في مكانه: "وأطيب بها".

المعنى: يتعجب من كثرة محبته للخمر إذا مُزجت بالماء، فهو لذلك يأمر أصحابه بأن يشعشعوها له بالماء؛ لتكون على الوجه الذي يحبه ويرغب فيه.

الإعراب: "فقلت" فعل وفاعل، "اقتلوها" فعل أمر وفاعله ومفعوله، والجملة في محل نصب مقول القول، "عنكم" متعلق باقتلوا، "بمزاجها" متعلق باقتلوا أيضا، "وحب" فعل ماض لإنشاء المدح، "بها" الباء زائدة، والضمير فاعل حب، "مقتولة" تمييز، "حين" ظرف متعلق بحب، "تقتل" فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة "حين" إليها.

والشّاهد فيه: (وحُبّ بها) حيث جاء الفاعل غير (ذا) فكانت الحاء مضمومة من (حُبَّ).

واستشهد به معظم النُّحاة على أنَّ هذا البيت يروى بوجهين (حُبَّ)، والفاعل غير (ذا)؛ وكلا الوجهين جائز، فإنْ كان الفاعل (ذا) تعيّن فتح الحاء.

انظر: إصلاح المنطق ٣٥، والأصول ١١٦/١، وسرّ صناعة الإعراب ١٤٣/١، وأسرار العربيّة ١٠٨، وشرح المفصّل ١٢٩/٧، ١٤١، وشرح الكافية الشّافية ١١١٨/٢، وابن النّاظم ٤٧٦، وابن عقيل ١٦١/٢، والمقاصد النّحويّة ٢٦/٤، والخزانة ٤٢٧/٩، والدّيوان ٢٣- والرّواية فيه (وأطيب بها) بدل (وحبّ بها) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -.